

مادة ٦٨

يجوز تعديل هذا الميثاق أو تنقيحه اذا طلبت احدى الدول الاطراف
ذلك كتابه الى الامين العام لتنظره الوحدة الاتريكية • ولا يحرض مشروع
التعديل على مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الا بعد اخطار كافة الدول
الاطراف وبعد ان تبدي اللجنة رأيها بناء على طلب الدولة التي قدمت
الطلب ويتم اقرار التعديل بعد موافقة الاغلبية المطلقة للدول الاطراف •
ويبدأ سريان التعديل مع نسبة لكل دولة قد وافقت عليه طبقا لتواعد هذا
الدستور بعد مرور ثلاثة اشهر من تاريخ اخطارها للامين العام لتنظره
الوحدة الاتريكية بهذه الموافقة •

- (٣) يبدأ سريان هذا الميثاق بعد مرور ثلاثة اشهر من تاريخ استلام الامين العام لمنظمة الوحدة الافريقية وثائق تصديق أو انضمام...
الاجلبية المطلقة للدول الاعضاء في منظمة الوحدة الافريقية •

الجزء الثالث

احكام اخرى

مادة ٦٤ :

- (١) اعتبارا من تاريخ سريان هذا الميثاق يتم انتخاب اعضاء لجنة حقوق الانسان والشعوب طبقا للشروط المحددة في احكام المواد ذات الصلة في هذا الميثاق •
- (٢) يدعو الامين العام لمنظمة الوحدة الافريقية الى انعقاد الاجتماع الاول للجنة بمقر المنظمة في غضون ثلاثة اشهر من تشكيل اللجنة وبعد ذلك يدعو رئيسها الى انعقادها عند الحاجة مرة واحدة على الاقل في السنة •

مادة ٦٥ :

يبدأ سريان هذا الميثاق بالنسبة لكل دولة تقوم بالتصديق أو الانضمام اليه بعد دخوله حيز التنفيذ • بعد مرور ثلاثة اشهر من تاريخ ايداعها لوثائق تصديقها أو انضمامها •

مادة ٦٦ :

يتم استكمال احكام هذا الميثاق اذا دعت الضرورة ببروتوكولات واتفاقيات خاصة

مادة ٦٧ :

يعطّر الامين العام لمنظمة الوحدة الافريقية الدول الاعضاء في المنظمة بايداع كل وثيقة تصديق أو انضمام •

الباب الرابع
المبادئ التي يمكن تطبيقها

مادة ٦٠ :

تسترشد اللجنة بالقانون الدولي الخاص بحقوق الانسان والشعوب وخاصة
بالحكام الواردة في مختلف الوثائق الافريقية المتعلقة بحقوق الانسان والشعوب
واحكام ميثاق الامم المتحدة وميثاق منظمة الوحدة الافريقية ، والاعلان العالمي لحقوق
الانسان ، واحكام سائر الوثائق التي اقترتها الامم المتحدة والدول الافريقية
في مجال حقوق الانسان والشعوب وكذلك احكام مختلف الوثائق التي اقترتها
المؤسسات المنحصصة التابعة للامم المتحدة التي تتمتع الدول الاطراف في هذا
الميثاق بعضويتها .

مادة ٦١ :

وتأخذ اللجنة في اعتبارها الاتفاقيات الدولية الاخرى سواء العامة ام الخاصة
التي ترسى قواعد اعتبرت بها صراحة الدول الاعضاء في منظمة الوحدة الافريقية
والمارسلت الافريقية المطابقة لنواميس الدولية المتعلقة بحقوق الانسان والشعوب ،
والعرف المقبول كقانون بصفة عامة ، والمبادئ العامة للقانون التي تعترف
بها الدول الافريقية وكذلك لفته واحكام القضاء باعتبارها وسائل مساعدة التحديد
قواعد القانون .

مادة ٦٢ :

تتمهد كل دولة طرفها بان تقدم كل سنتين اعتبارا من تاريخ سريان مضمون
هذا الميثاق تقريرا حول التدابير التشريعية او التدابير الاخرى التي تسمى
اتخاذها بهدف تحقيق الحقوق والحريات التي يعترف بها هذا الميثاق
ويكفلها .

مادة ٦٣ :

- (١) يكون هذا الميثاق مفتوحا للدول الاعضاء في منظمة الوحدة الافريقية
للتوقيع ، التصديق او الانضمام اليه .
- (٢) تودع وثائق التصديق او الانضمام الى هذا الميثاق لدى الاممين
العام لمنظمة الوحدة الافريقية .

- (٤) الا تقتصر فقط على تجميع الانباء التي تبثها وسائل الاعلام الجماهيرية
- (٥) ان تأتى بعد استنفاد وسائل الانصاف الداخلة ان وجدت مالم يتضح للجنة ان اجراءات وسائل الانصاف هذه قد طالت بصورة غير عادية .
- (٦) ان تقدم للجنة جدول فترة زمنية معقولة من تاريخ استنفاد وسائل الانصاف الداخلة أو من التاريخ الذي حددته اللجنة لبدء النظر في الموضوع .
- (٧) الا يتعلق بحالات تمت تسويتها طبقا لمبادئ ميثاق الامم المتحدة وميثاق منظمة الوحدة الانترقيمية واحكام هذا الميثاق .

مادة ٥٧ :

يتعين على رئيس اللجنة وتبيل النظر في جوهر الموضوع اخطار الدولة المعنية بأية مراسلة متعلقة به .

مادة ٥٨ :

- (١) اذا اتضح للجنة بعد مداولاتها حول رسالة واكثر تتناول حالات بعينها يبدو انها تكوّن عن انتهاكات خطيرة أو جماعية لحقوق الانسان والشعوب ، فعليها ان توجه تقرير مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الى هذه الاوضاع .
- (٢) وفي هذه الحالة يمكن لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات ان يطلب مسن اللجنة اعداد دراسة مستفيضة عن هذه الاوضاع وان ترفع اليه تقريرا مفصلا يتضمن النتائج والتوصيات التي توصلت اليها .
- (٣) تبلغ اللجنة رئيس مؤتمر رؤساء الدول والحكومات بالاحالات العاجلة التي تراها ، ويمكنه ان يطلب اليها اعداد دراسة مستفيضة .

مادة ٥٩ :

- (١) وظل كافة التدابير المتخذة في نطاق هذا الباب سرية حتى يقرر مؤتمر رؤساء الدول والحكومات خلاف ذلك .
- (٢) على انه يمكن لرئيس اللجنة نشر هذا التقرير بناء على قرار صادر من مؤتمر رؤساء الدول والحكومات .
- (٣) يقوم رئيس اللجنة بنشر التقرير الخاص بانشطتها بعد ان ينظر فيه مؤتمر رؤساء الدول والحكومات .

(٢) يجوز للدول الاطراف ان يكون ممثلة امام اللجنة عند بحثها للموضوع وان تقدم ملاحظات مكتوبة او شفوية .

مادة ٥٢ :

تتولى اللجنة ، بعد حصولها على المعلومات التي تراها ضرورية من الدول الاطراف ايجابية او اى مصادر اخرى بعد استنفاد كافة الوسائل الملائمة للوصول الى حل ودى قائم على احترام حقوق الانسان والشعوب ، اعداد تقرير يمدد فيه الوقائع والنتائج التي استخلصتها ، ويتم اعداد هذا التقرير في مدة معقولة من تاريخ الاخطار المشار اليه في المادة (٤٨) ثم يحال الى الدول المعنية ويرفع الى مؤتمر رؤساء الدول والحكومات .

مادة ٥٣ :

يجوز للجنة عند تقديم تقريرها الى مؤتمر رؤساء الدول والحكومات ان تطرح اى توصيات تراها مفيدة .

مادة ٥٤ :

تقدم اللجنة الى كل دورة عادية لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات تقريرا حول انشطتها .

مادة ٥٥ :

(١) يقوم امين اللجنة قبل انعقاد كل دورة بوضع قائمة بالمراسلات الواردة من غير الدول الاطراف في هذا الميثاق ويقدمها الى اعضاء اللجنة السديين يجوز لهم طلب الاطلاع عليها والنظر فيها في اللجنة .
(٢) وتنظر اللجنة في هذه المراسلات بناء على طلب الاغلبية المطلقة لعضائها .

مادة ٥٦ :

تنظر اللجنة في المراسلات الواردة المنصوص عليها في المادة (٥٥) والمتعلقة بحقوق الانسان والشعوب اذا استوفت وبالفور الشروط التالية :

- (١) ان تحمل اسم مرسلها حتى ولو طلب الى اللجنة عدم ذكر اسمه .
- (٢) ان يكون متمشية مع ميثاق منظمة الوحدة الافريقية ومع هذا الميثاق
- (٣) ان لا تتضمن الفاظا نابية او سيئة الى الدولة المعنية او مؤسساتها او منظمة الوحدة الافريقية .

الوحدة الإفريقية والى رئيس اللجنة • وعلى الدولة التى وجهت إليها الرقعة ان تقدم توضيحات او بيانات مكتوبة حول هذه المسألة خلال فترة لا تتجاوز ثلاثة اشهر من تاريخ استلامها للرقعة • على ان تتضمن هذه التوضيحات والبيانات بقدر الامكان بيانات عن القوانين واللوائح الاجرائية المطبقة أو التى يمكن تطبيقها وكذلك عن وسائل الانصاف التى تم استنفادها بالفعل التى لاتزال متاحة •

مادة ٤٨ :

ان لم تتم خلال ثلاثة اشهر من تاريخ تلقى الرقعة الاصلية من جانب الدولة الموجهة إليها تسمية القضية على نحو مرض لكلا الطرفين المعنيين عن طريق المفاوضات الثنائية او أى إجراء آخر سلمى يحق لكل من الدولتين عرض هذه القضية على اللجنة باهلاغ رئيسها واخطار الدولة الاخرى المعنية والامين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية •

مادة ٤٩ :

مع مراعاة احكام المادة (٤٧) يجوز لاي دولة طرف فى هذا الميثاق اذا رأت ان دولة اخرى طرف فيه قد انتهكت احكامه • ان تخطر اللجنة ميايشرة بتوجيه رسالة الى رئيسها والامين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية والدولة المعنية •

مادة ٥٠ :

لا يجوز للجنة النظر فى اى موضوع يعرض عليها الا بعد التأكد من استنفاد كل وسائل الانصاف الداخلية ان وجدت • مالم يتضح ان اجراءات النظر فيها قد طالقت لمدة غير معقولة •

مادة ٥١ :

(١) يجوز للجنة ان تطلب من الدول الاطراف المعنية تزويدها بأية معلومة ذات صلة بالموضوع •

- والحلقات الدراسية والمؤتمرات ونشر المعلومات وتشجيع المؤسسات الوطنية والمحلية المعنية بحقوق الانسان والشعوب وتقديم المشورة ورنع التوصيات الى الحكومات عند الضرورة .
- (ب) صياغة ووضع المبادئ والقواعد التي تهدف الى حل المظلل القانونيه المتعلقة بالتمتع بحقوق الانسان والشعوب والحريات الاساسية لكي تكون اساسا لسن النصوص التشريعية مسن قبل الحكومات الافريقية .
- (ج) التعاون مع سائر المؤسسات الافريقية والدولية المعنية بالنهوض بحقوق الانسان والشعوب وحمايتها .
- (٢) ضمان حماية حقوق الانسان والشعوب طبقا للشروط الواردة نسي هذا الميثاق .
- (٣) تيسير كافة الاحكام الواردة في هذا الميثاق بناء على طلب دولة طرف او احدى مؤسسات منظمة الوحدة الافريقية أو منظمة تعترف بها منظمة الوحدة الافريقية .
- (٤) القيام بأي مهام اخرى قد يوكلها اليها مؤتمر رؤساء السدول والحكومات .

الباب الثالث

اجراءات اللجنة

مادة ٤٦ :

يجوز للجنة ان تلجأ الى اية وسيلة ملائمة للتحقيق كما ان لها ان تستمع خاصة الى الامين العام أو الى اى شخص آخر قادر على تزويدها بالمعلومات .

مراسلات الدول الاطراف

نسي

هذا الميثاق

مادة ٤٧ :

اذا كانت لرى دولة طرف في هذا الميثاق اسباب معقولة للاعتقاد بان دولة اخرى طرف فيه قد انتهكت احكامه فان لها ان تلتفت نظرها كتابة لهذا الانتهاك ونتجه هذه الرسالة ايضا الى الامين العام لمنظمة

مادة ٤١ :

يتولى الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية مهمة تعيين أمين اللجنة ورفس
كذلك العاملين والخدمات اللازمة لتمكين اللجنة من القيام بمهامها بفعالية •
وتتحمل منظمة الوحدة الأفريقية تكاليف العاملين والوسائل والخدمات •

مادة ٤٢ :

- (١) تنتخب اللجنة رئيسها ونائبه لمدة عامين قابلة للتجديد •
- (٢) تضع اللجنة نظامها الداخلي •
- (٣) يتكون النصاب القانوني من سبعة أعضاء
- (٤) عند تعادل الاصوات يرجح الجانب الذي فيه الرئيس •
- (٥) يجوز للأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية حضور اجتماعات اللجنة
ولا يشترك في مداولاتها ولا في التصويت • على انه يجوز لرئيس
اللجنة دعوته الى اخذ الكلمة امامها •

مادة ٤٣ :

يتمتع أعضاء اللجنة خلال مباشرتهم مهامهم بالامتيازات والحصانات الدبلوماسية
الممنوحة بموجب اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية الخاصة بالامتيازات والحصانات
الدبلوماسية •

مادة ٤٤ :

تدرج مكافآت وامتحقات أعضاء اللجنة في الميزانية العادية لمنظمة
الوحدة الأفريقية •

الباب الثاني

اختصاصات اللجنة

مادة ٤٥ :

تقوم اللجنة بما يلي :-
(١) النهوض بحقوق الانسان والشعوب وخاصة :
(أ) تجميع الوثائق ولجرا الدراسات والبحوث حول المسائل
الأفريقية في مجال حقوق الانسان والشعوب وتنظيم الندوات

المادة ٣٦ :

- (١) يتم انتخاب أعضاء اللجنة لمدة ست (٦) سنوات قابلة للتجديد على مدى
ان تنتهي فترة عمل أربعة من الأعضاء المنتخبين في الانتخابات الأولى
بعد عامين وتنتهي فترة عمل ثلاثة آخرين في نهاية أربع سنوات .

المادة ٣٧ :

يجرى رئيس مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية عقب الانتخابات
الأولى مباشرة القرعة لتحديد أسماء الأعضاء المشار إليهم في المادة (٣٦) .

المادة ٣٨ :

يتمتع أعضاء اللجنة رسمياً بعد انتخابهم بأداء واجباتهم على الوجه
الأكمل باخلاص ووحدة .

المادة ٣٩ :

- (١) في حالة وفاة أو استقالة أحد أعضاء اللجنة ، يقوم رئيس اللجنة على الفور
بإبلاغ الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية الذي يعلن عن المنصب الشاغر
إخباراً من تاريخ الوفاة أو تاريخ سريان مفعول الاستقالة .
- (٢) في حالة إجماع رأي الأعضاء الآخرين باللجنة على توقف أحد الأعضاء
عن أداء واجباته لأي سبب غير الغياب المؤقت وتعيين على رئيس اللجنة
ان يبلغ ذلك إلى الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية الذي يعلن
ان المقعد شاغر .
- (٣) في كلتا الحالتين سالفتي الذكر يستبدل مؤتمر رؤساء الدول والحكومات
المضو الذي صار مقعده شاغر للفترة الباقية من مدة عمله ما لم تكن هذه
الفترة أقل من ستة أشهر .

المادة ٤٠ :

يبقى كل عضو باللجنة في منصبه الى تاريخ تولي خلفه لمهامه .

مادة ٣١ :

- (١) تتكون اللجنة من أحد عشر ممثلاً يتم اختيارهم من بين الشخصيات الأفريقية التي تتحلّى بأعلى قدر من الاحترام ومشهود لها بمسيرة الاخلاق والنزاهة والحيادة وتتمتع بالكفاءة في مجال حقوق الانسان والشعوب مع ضرورة الاهتمام بخاصة باشتراك الاشخاص ذوي خبرة في مجال القانون .
- (٢) يشترك اعضاء اللجنة فيها بصفتهم الشخصية .

مادة ٣٢ :

- لا يجوز أن تضم اللجنة أكثر من عضو من نفس الدولة .

مادة ٣٣ :

- يُنخب مؤتمراً رؤساء الدول والحكومات اعضاء اللجنة عن طريق الاقتراع السري من بين قائمة مرشحين من قبل الدول الاطراف في هذا الميثاق .

مادة ٣٤ :

- لا يجوز لاي دولة طرف في هذا الميثاق ان ترشح أكثر من شخصين . وينبغي ان يكون المرشحون من رعايا الدول الاطراف في هذا الميثاق وحينما تتقدم احدى الدول بمرشحين اثنين يجب ان يكون احدهما من غير مواطنيها .

مادة ٣٥ :

- (١) يدعو الامين العام لمنظمة الوحدة الافريقية الدول الاطراف في هذا الميثاق قبل اربعة اشهر على الاقل من تاريخ اجراء الانتخابات الى التقدم بمرشحيها لعضوية اللجنة .
- (٢) يعد الامين العام لمنظمة الوحدة الافريقية قائمة بالمرشحين على اساس الترتيب الابددي ويرفها الى رؤساء الدول والحكومات قبل شهر على الاقل من تاريخ اجراء الانتخابات .

مادة ٢٩ :

- علاوة على ذلك فإن على الفرد الواجبات الآتية :
- (١) المحافظة على انسجام تطور الأسرة والعمل من أجل تماسكها واحترامها كما أن عليه احترام والديه في كل وقت وأطعمتهم ومساعدتهما عند الحاجة .
 - (٢) خدمة مجتمعة وطني بتوظيف قدراته البدنية والذهنية في خدمة هذا المجتمع .
 - (٣) عدوياً يعرّض أمن الدولة التي هو من رعاياها أو من المقيمين فيها للخطر .
 - (٤) المحافظة على التضامن الاجتماعي والوطني وتلقونه وخاصة عند تعرض هذا التضامن لمهدد .
 - (٥) المحافظة على الاستقلال الوطني ولامة وطنه وتقديرها وأن يساهم بصفة عامة في الدفاع عن بلده طبقاً للشروط المنصوص عليها في القانون .
 - (٦) العمل باتساق مآلديه من قدرات وإمكانات ودفع الضرائب التي يفرضها القانون للمحافظة على الصالح الأساسية للمجتمع .
 - (٧) المحافظة في إطار وإلقاءه من المجتمع على القيم الثقافية الأثرية الإيجابية وتقويتها بروح من التسامح والحوار والتفاهم والإسهام بصفة عامة في الارتقاء بسلامة الخلقات المجتمعية .
 - (٨) الإسهام باتساق مآل قدراته وفي كل وقت وعلى كافة المستويات في تنمية الوحدة الأثرية وتحقيتها .

الجزء الثالثتدابير الحمايةالباب الأول

تكوين وتنظيم اللجنة الأثرية لحقوق الإنسان والشعوب

مادة ٣٩ :

- (١) تنشأ في إطار نظرة الوحدة الأثرية لجنة أثرية لحقوق الإنسان والشعوب ، يشار إليها فيما يلي بأسم " اللجنة " وذلك من أجل النهوض بحقوق الإنسان والشعوب في تربتها وحمايتها

ب - أن تستخدم أراضيها كقواعد تنطلق منها الأنشطة التخريبية أو الإرهابية
الموجهة ضد شعب أى دولة أخرى طرف فى هذا الميثاق •

مادة (٢٤) :

لكل الشعوب الحق فى بيئة مرضية وشاملة وملائمة لتنميتها •

مادة (٢٥) :

يقع على الدول الاطراف فى هذا الميثاق ولجب النهوض بالحقوق والحريات الواردة
فى هذا الميثاق وضمان احترامها عن طريق التعليم والتربية والاعلام • واتخاذ التدابير
التي من شأنها أن تضمن فهم هذه الحريات والحقوق وما يقابلها من التزامات وواجبات

مادة ٢٦

يتمين على الدول الاطراف فى هذا الميثاق ضمان استقلال المحاكم
واتاحة انشاء وتعيين المؤسسات الوطنية المختصة التى يعهد اليها
بالنهوض بحماية الحقوق والحريات التى يكفلها هذا الميثاق •

الباب الثانى

الواجبات

مادة ٢٧ :

- ١- تقع على عاتق كل شخص واجبات نحو امرته والمجتمع ونحو الدول
وسائر المجموعات المعترف بها شرعيا ونحو المجتمع الدولى •
- ٢- تمارس حقوق وحريات كل شخص فى ظل احترام حقوق الاخرين والامس
الجماعى والاخلاق والمصلحة العامة •

مادة ٢٨

يقع على عاتق كل شخص واجب احترام ومراعاة اقرانه دون ان يميز
والاحتفاظ بعلاقات يمتدح بالارتقاء بالاحترام والتسامح المتبادلين وصيانتهم
وتعزيزهما •

- (٢) في حالة الاستيلاء للشعب الذي تم الاستيلاء على ممتلكاته الحق المشروع في استردادها وفي التمويض الملائم •
- (٣) يمارس التصرف الحر في الثروات والموارد الطبيعية دون مساس بالالتزام بتنمية تعاون اقتصادى دولى قائم على أساس الاحترام المتبادل والتبادل المنصف ومبادئ القانون الدولى •
- (٤) تتعهد الدول الاطراف في هذا الميثاق — بصفة فردية او جماعية بممارسة حق التصرف في ثروتها ومواردها الطبيعية بهدف تقوية الوحدة الافريقية والتضامن الافريقى •
- (٥) تتعهد الدول الاطراف في هذا الميثاق بالقضاء على كل اشكال الاستغلال الاقتصادى الاجنبى وخاصة ما تمارسه الاحتكارات الدولية وذلك تمكينا لشعبها في الاستفادة بصورة تامة من المكاسب الناتجة عن مواردها الطبيعية •

مادة (٢٢) :

- (١) لكل الشعوب الحق في تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مع الاحترام التام لحريتها وذايتها والتمتع المتساوى بالتراث المشترك للجنس البشرى •
- (٢) من واجب الدول بصورة منفردة او بالتعاون مع الآخرين ضمان ممارسة حق التنمية •

مادة (٢٣) :

- (١) للشعوب الحق في السلام والامن على الصعيدين الوطنى والدولى وتحكم العلاقات بين الدول بمبادئ التضامن والعلاقات الودية التى اكدتها ضمنا ميثاق الامم المتحدة واكدتها مجددا ميثاق منظمة الوحدة الافريقية •
- (٢) بغية تعزيز السلم والتضامن والعلاقات الودية تتعهد الدول الاطراف في هذا الميثاق بحظر :

أ — ان يقوم شخص يتمتع بحق اللجوء طبقا لمنطوق المادة (١٢) من هذا

الميثاق باى أنشطة تخريبية موجهة ضد بلده الاصلى او ضد اى دولة

اخرى طرق في هذا الميثاق •

مادة (١٨) :

- ١) الاسره هي الوحدة الطبيعية واساس المجتمع وعلى الدوله حمايتها والصبر على صحتها وسلامه اخلاقياتها •
- ٢) الدوله ملزمه بمساعدة الاسره في ادائها رسالتها لحمايه للاجديات والغيرم التقليديه التي يعترف بها المجتمع •
- ٣) يتعين على الدوله القضاء على كل تمييز ضد المراه وفعالها حقوقها وحقوق الطفلس على نحو ما هو منصوص عليه في الامانة عوالات ثقافيا سالدوليه •
- ٤) للمسنين او المعوقين الحق ايضا في تدابير حمايه خامة تترجم حالتهم البدنيته او المعنويه •

مادة (١٩) :

الشعوب لها سواسيه وتمتج بنفس الكرامه ولها نفس الحقوق وليس هناك ما ييسر سيطره شعب على شعب آخر •

مادة (٢٠) :

- ١) لكل شعب الحق في الوجود ، ولكل شعب حق مطلق وثابت في تقرير مصيره وله ان يحدد بحريه وضعه السياسي وان يهمل تنميته اقتصاديه والاجتماعيه على النحو الذي يختاره بحدس ارادته •
- ٢) للشعوب المستعمره المقهوره الحق في ان تحرر نفسها من اغلال السيطره اللجوس الى كافة الوسائل التي يعترف بها المجتمع الدولي •
- ٣) لجميع الشعوب الحق في الحصول على المساعدات من الدول الاطراف في هذا الميثاق في نضالها التحرري ضد السيطره الاجنبية سواء كانت سياسيه ام اقتصاديه ام ثقافيه •

مادة (٢١) :

- ١) تصرف جميع الشعوب بحرية في ثرواتها ومواردها الطبيعيه • ويمارس هذا الحق لمصلحه السكان وحدهم • ولا يجوز حرمان شعبين هذا الحق باى حال من الاحوال •

- ٥ • يحرم الطرد الجماعي للاجانب • والطرء الجماعى هو الذى يستهدف مجموعا ت قومية • عرقيه • ادينيه •

ماده (١٣) :

- (١) لكل المواطنين الحق فى المشاركة بحريه فى اداره الشئون العامة لبلدهم سواء مباشرة او عن طريق ممثلين يتم اختيارهم بحريه وذلك طبقا لاحكام القانون •
- (٢) لكل المواطنين الحق ايضا فى تولي الوظائف العمومية فى بلادهم •
- (٣) لكل شخص الحق فى الاستفادة من المثلثات والخدماء العامة وذلك فى اطار المساواة التامة للجميع امام القانون •

ماده (١٤) :

- حق الملتحقين ببلدهم ولا يجوز المساس به الا لضرورة او مصلحة عامة طبقا لاحكام القوانين الصادره فى هذا الصدد •

ماده (١٥) :

- حق العمل مذكور فى ظل ظروف متفاهته ومرضيه مقابل اجر متفاهل • مع عمل متفاهل •

ماده (١٦) :

- (١) لكل شخص الحق فى التمتع بافضل حاله صحية بدنية وعقلية يمكنه الوصول اليها •
- (٢) تتعهد الدول الاطراف فى هذا الميثاق باتخاذ التدابير اللازمة لحماية صحته شعوبها وضمان حصولها على العناية الطبيه فى حاله المرض •

ماده (١٧) :

- (١) حق التعميم مذكور للجميع •
- (٢) لكل شخص الحق فى الاضطرار بحريه فى الحياة الثقافية للمجتمع •
- (٣) النهوض بالاخلاقيا العامة والقيم التنويرية التى يسمرف بها المجتمع وحمائنها واحبب وطنى الدول فى نطاق الحفاظ على حقوق الانسان •

مادة (٦) :

- ١) من حق كل فرد أن يحصل على المعلومات •
٢) يحق لكل الهئات أن يعبر عن أفكاره وينفورها عن إطار القوانين واللوائح •

مادة (١٠) :

- ١) يحق لكل انسان أن يكون بحرية جمعيات مع آخرين شريطة ان يلتزم بالاحكام السبتي
حددها القانون •
٢) لا يجوز ارقام اى شخص على الانضمام الى اى جمعية على الا يتعارض ذلك مع
الالتزام ببدا النضامن المنصوص عليه في المادة (٦٩) •

مادة (١١) :

- يحق لكل انسان ان يجتمع بحرية مع آخرين • ولا يحد ممارسة هذا الحق الا شرط
واحد الا وهو القيود الضرورية التي تحددها القوانين واللوائح خاصة ما تعلق منها بمصلحة
الامن القوسى وسلامة وصحة واخلاق الآخريين او حقوق الاشخا من وحرياتهم •

مادة (١٢) :

- ١) لكل شخص الحق في التنقل بحرية واختيار محل اقامته داخل دولة ما شريطة الالتزام
باحكام القانون •
٢) لكل شخص الحق في مغادرة اى بلد بما في ذلك بلده ، كما ان له الحق في العودة
الى بلاده • ولا يخضع هذا الحق لاية قيود الا اذا نص عليها القانون وكانست
ضرورية لحماية الامن القوسى ، النظام العام ، الصحة او الاخلاق العامة •
٣) لكل شخص الحق عند اضطهاده في ان يسعى ويحصل على ملجأ في اى دولة اجنبية
طبقا لقانون كل بلد ولائقها بالدولية •
٤) ولا يجوز طرد الاجنبى الذى دخل بصفة قانونية الى اراضى دولة ما طرف نفسى
هذا الميثاق الا بقرار مطابق للقانون •

مادة (٥) :

لكل فرد الحق في احترام كرامته والاعتراف بشخصيته القانونية وتحظر كفاية أشكال استغلاله وامتهانه واستعباده خاصة للاسترقاق والتمرد بما يكافئ انهونه والعقوبات المعاملة الوحشية أو اللا انسانية أو المذلة .

مادة (٦) :

لكل فرد الحق في الحرية والامن الشخصى ، ولا يجوز حرمان أى شخص من حريته الا لدواعى وبسبب حالات يحددها القانون سلفاً ولا يجوز معاملة أى شخص معاملة أو احتجازه تعسفاً .

مادة (٧) :

١ حق التقاضي مفلول للجميع وأن يشمل هذا الحق :

أ - الحق في اللجوء الى المحاكم الوطنية المختصة بالنظر في عمل يقتل خرقاً للحقوق الاساسية المعترف بها له والتي تضمنها الاتفاقيات والقوانين واللوائح والعرف السائد .

ب - الانسان يرى حتى تثبت ادانته امام محكمة مختصة .

ج - حق الدفاع في ذلك الحق في اختيار مدافع عنه .

د - حق محاكمته خلال فترة اعتقاله وبواسطة محضه محايد .

٢ لا يجوز ادانة شخص بسبب عمل أو امتناع عن عمل لا يندرج جرمياً بحده ب هذه القوانين وقت ارتكابه ولا عقوبه الا بعقوبه والمعويه شخصيه .

مادة (٨) :

حرية العبيد ، وممارسة الشعائر اذ ينهى مفلونه ولا يجوز تجريمه من أحد لاجراءات تنقيف مساره هذه الحريات ، مع مراعاة العانون والنظام العام .

الجزء الأول

الحقوق والواجبات

الباب الأول : حقوق الانسان والشعوب :

مادة (١) : يعاد صياغتها على النحو التالي :

"تعترف الدول الاعضاء في منظمة الوحدة الافريقية الاطراف في هذا الميثاق بالحقوق والواجبات والحريات الواردة فيه وتتعهد باتخاذ الاجراءات التشريعية وغيرها من اجل تطبيقها " .

مادة (٢) :

يتمتع كل شخص بالحقوق والحريات المعترف بها والمكفولة في هذا الميثاق دون اى تمييز خاصة اذا كان قائما على العنصر أو العرق أو اللون أو الجنس أو الدين أو الدين أو الرأى السياسى أو اى رأى آخر ، أو المنشأ الوطنى أو الاجتماعى أو الثروه أو المولد أو اى وضع آخر .

مادة (٣) :

- (١) الناس سواسية امام القانون .
- (٢) لكل فرد الحق في حماية متساوية امام القانون .

مادة (٤) :

لا يجوز انتهاك حرمة الانسان . ومن حقه احترام حياته وسلامة شخصه البدنية والمعنوية . ولا يجوز حرمانه من هذا الحق تعسفا .

وأن ترى ان التمتع بالحقوق والحريات يقتضى ان ينهض كل واحد بواجباته •

وأن تعرب عن اقتناعها بأنه أصبح من الضروري كفاية اهتمام خاص للحق في التنمية
وبأن الحقوق المدنية والسياسية لا يمكن فصلها عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية •
سواء في مفهومها ام في عالميتها • وبأن الوثيقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يضمن
التمتع بالحقوق المدنية والسياسية •

وأن تعين واجبتها نحو التحرير الكامل لا تعريفياً التي لا تزال شعوبها تناضل
من اجل استقلالها الحقيقى وكرامتها وتلتزم بالقضاء على الاستعمار والاستعمار الجديد بمسبة
والفصل العنصرى واليهودية وتصفية قواعد العدوان العسكرية الاجنبية وكذلك ازالة كافة احوال
التمييز ولا سيما تلك القائمة على أساس العنصر او العرق او اللون او الجنس او اللغة او الدين
او الرأى السياسى •

وأن تؤكد من جديد تمسكها بحريات وحقوق الانسان والشعوب المضمنة في الاعلانات
والاتفاقيات وسائر الوثائق التي تم اقرارها في اطار منظمة الوحدة الافريقية وحركة الهلسدان
غير المنحازة ومنظمة الامم المتحدة •

وأن تعرب عن ادراكها الحازم بما يقع عليها من واجب النهوض بحقوق وحريات الانسان
والشعوب وحمايتها • أخيراً في الحسبان الالهية الاساسية التي درجت افريقيا على
ايلائها الحقوق والحريات •

انفتحت على ما يلي •

[ARABIC TEXT — TEXTE ARABE]

الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب

ديباچته

ان الدول الأعضاء في منظمه الوحدة الأفريقية اطرافنى هذا الميثاق المشار
اليه " بالميثاق الأفريقى لحقوق الإنسان والشعوب " •

ان تذكر بالقرار ١١٥ (دورة ١١٦) الصادر عن الدورة الماديه السادسه عشر لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات التى عقدت في الفترة من ١٢ الى ٢٠ من يوليوس سنة ١٩٦٩ - منرونيا - ليبيريا بشأن اعداد مشروع اولى لميثاق افريقى لحقوق الإنسان والشعوب تمهيدا لانشاء اجهزة للنهوض بحقوق الإنسان والشعوب وحمايتها •

وان تأخذ في الاعتبار ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية الذى ينص على ان " الحرية والسواء والعدالة والكرامة اهداف اساسية لتحقيق التطلعات المشروحه للشعوب الأفريقية " •

وان تؤكد مجددا تعهداتها الرسمى الوارد في المادة (٢) من الميثاق المشار اليه بازالة جميع اشكال الاستعمار من افريقيا وتنسيق وتكثيف تعاونها وجهودها لتوفير ظروف حياة افضل لشعوب افريقيا وتنمية التعاون الدولى آخذة في الحسبان ميثاق منظمة الامم المتحدة والاعلان العالمى لحقوق الإنسان •

وان تدرك نفس اثل تقاليدنا التاريخية وقيم الحضارة الأفريقية التى ينبغى ان تنبع منها وتنسم بها افكارها حول مفهوم حقوق الإنسان والشعوب •

وان تقر بأن حقوق الإنسان الاساسية ترتكز على خصائص بنى البشر من جانب مما يسرر حمايتها الوطنية والدولية وبأن حقيقة واحترام حقوق الشعب يجب ان يكفلا بالضرورة حقوق الإنسان من جانب آخر •

CHARTE¹ AFRICAINE DES DROITS DE L'HOMME ET DES PEUPLES

PRÉAMBULE

Les Etats africains membres de l'OUA, parties à la présente Charte qui porte le titre de « Charte Africaine des Droits de l'Homme et des Peuples »,

Rappelant la décision 115 (XVI) de la Conférence des Chefs d'Etat et de Gouvernement, en sa Seizième Session Ordinaire tenue à Monrovia (Liberia) du 17 au 20 juillet 1979, relative à l'élaboration d'« un avant-projet de Charte Africaine des Droits de l'Homme et des Peuples, prévoyant notamment l'institution d'organes de promotion et de protection des Droits de l'Homme et des Peuples »;

Considérant la Charte de l'Organisation de l'Unité Africaine², aux termes de laquelle « la liberté, l'égalité, la justice et la dignité sont des objectifs essentiels à la réalisation des aspirations légitimes des peuples africains »;

Réaffirmant l'engagement qu'ils ont solennellement pris à l'Article 2 de ladite Charte, d'éliminer sous toutes ses formes le colonialisme de l'Afrique, de coordonner et d'intensifier leur coopération et leurs efforts pour offrir de meilleures condi-

¹ Entrée en vigueur le 21 octobre 1986, soit trois mois après la date de réception par le Secrétaire général de l'Organisation de l'Unité Africaine des instruments de ratification ou d'adhésion par la majorité absolue des Etats membres de l'Organisation, conformément au paragraphe 3 de l'article 63 :

<i>Etat</i>	<i>Date du dépôt de l'instrument de ratification ou d'adhésion (a)</i>	<i>Etat</i>	<i>Date du dépôt de l'instrument de ratification ou d'adhésion (a)</i>
Bénin	25 février 1986 (a)	Ouganda	27 mai 1986
Burkina Faso	21 septembre 1984	République arabe sahraouie démocratique	23 mai 1986
Comores	18 juillet 1986 (a)	Rwanda	22 juillet 1983
Congo	17 janvier 1983	Sénégal	25 octobre 1982
Egypte*	3 avril 1984	Sierra Leone	27 janvier 1984
Gabon	26 juin 1986	Somalie	20 mars 1986
Gambie	13 juin 1983	Soudan	11 mars 1986
Guinée	13 mai 1982	Togo	22 novembre 1982
Guinée-Bissau	6 mars 1986 (a)	Tunisie	22 avril 1983 (a)
Mali	22 janvier 1982	Tanzanie, République-Unie de	9 mars 1984
Mauritanie	26 juin 1986	Zambie*	2 février 1984
Niger	21 juillet 1986	Zimbabwe	12 juin 1986
Nigéria	22 juillet 1983		

* Voir p. 291 du présent volume pour les textes des réserves et déclarations faites lors de la ratification.

Par la suite, la Charte est entrée en vigueur pour les Etats suivants trois mois après la date du dépôt de leurs instruments de ratification ou d'adhésion auprès du Secrétaire général de l'Organisation de l'Unité Africaine, conformément à l'article 65:

<i>Etat</i>	<i>Date du dépôt de l'instrument de ratification ou d'adhésion (a)</i>	<i>Etat</i>	<i>Date du dépôt de l'instrument de ratification ou d'adhésion (a)</i>
Botswana	22 juillet 1986 (a)	Algérie	20 mars 1987
(Avec effet au 22 octobre 1986.)		(Avec effet au 20 juin 1987.)	
République centrafricaine	27 juillet 1986 (a)	Jamahiriya arabe libyenne	26 mars 1987
(Avec effet au 27 octobre 1986.)		(Avec effet au 26 juin 1987.)	
Sao Tomé-et-Principe	28 juillet 1986 (a)	Zaire	28 juillet 1987
(Avec effet au 28 octobre 1986.)		(Avec effet au 28 octobre 1987.)	
Guinée équatoriale	18 août 1986	Cap-Vert	6 août 1987
(Avec effet au 18 novembre 1986.)		(Avec effet au 6 novembre 1987.)	
Tchad	11 novembre 1986	Libéria	29 décembre 1987
(Avec effet au 11 février 1987.)		(Avec effet au 29 mars 1988.)	

² Nations Unies, *Recueil des Traités*, vol. 479, p. 39.

tions d'existence aux peuples d'Afrique, de favoriser la coopération internationale en tenant dûment compte de la Charte des Nations Unies et de la Déclaration Universelle des Droits de l'Homme;¹

Tenant compte des vertus de leurs traditions historiques et des valeurs de civilisation africaine qui doivent inspirer et caractériser leurs réflexions sur la conception des droits de l'homme et des peuples;

Reconnaissant que d'une part, les droits fondamentaux de l'être humain sont fondés sur les attributs de la personne humaine, ce qui justifie leur protection internationale et que d'autre part, la réalité et le respect des droits du peuple doivent nécessairement garantir les droits de l'homme;

Considérant que la jouissance des droits et libertés implique l'accomplissement des devoirs de chacun;

Convaincus qu'il est essentiel d'accorder désormais une attention particulière au droit au développement; que les droits civils et politiques sont indissociables des droits économiques, sociaux et culturels, tant dans leur conception que dans leur universalité, et que la satisfaction des droits économiques, sociaux et culturels garantit la jouissance des droits civils et politiques;

Conscients de leur devoir de libérer totalement l'Afrique dont les peuples continuent à lutter pour leur indépendance véritable et leur dignité et s'engageant à éliminer le colonialisme, le néocolonialisme, l'apartheid, le sionisme, les bases militaires étrangères d'agression et toutes formes de discrimination, notamment celles fondées sur la race, l'ethnie, la couleur, le sexe, la langue, la religion ou l'opinion politique;

Réaffirmant leur attachement aux libertés et aux droits de l'homme et des peuples contenus dans les déclarations, conventions et autres instruments adoptés dans le cadre de l'Organisation de l'Unité Africaine, de Mouvement des Pays Non Alignés et de l'Organisation des Nations Unies;

Fermement convaincus de leur devoir d'assurer la promotion et la protection des droits et libertés de l'homme et des peuples, compte dûment tenu de l'importance primordiale traditionnellement attachée en Afrique à ces droits et libertés,

Sont convenus de ce qui suit :

PREMIÈRE PARTIE. DES DROITS ET DES DEVOIRS

CHAPITRE I. DES DROITS DE L'HOMME ET DES PEUPLES

Article premier

Les Etats membres de l'Organisation de l'Unité Africaine, parties à la présente Charte, reconnaissent les droits, devoirs et libertés énoncés dans cette Charte et s'engagent à adopter des mesures législatives ou autres pour les appliquer.

Article 2

Toute personne a droit à la jouissance des droits et libertés reconnus et garantis dans la présente Charte sans distinction aucune, notamment de race, d'ethnie, de

¹ Nations Unies, *Documents officiels de l'Assemblée générale, troisième session, première partie*, p. 71.

couleur, de sexe, de langue, de religion, d'opinion politique ou de toute autre opinion, d'origine nationale ou sociale, de fortune, de naissance ou de toute autre situation.

Article 3

1. Toutes les personnes bénéficient d'une totale égalité devant la loi.
2. Toutes les personnes ont droit à une égale protection de la loi.

Article 4

La personne humaine est inviolable. Tout être humain a droit au respect de sa vie et à l'intégrité physique et morale de sa personne. Nul ne peut être privé arbitrairement de ce droit.

Article 5

Tout individu a droit au respect de la dignité inhérente à la personne humaine et à la reconnaissance de sa personnalité juridique. Toutes formes d'exploitation et d'aviilissement de l'homme notamment l'esclavage, la traite des personnes, la torture physique ou morale, et les peines ou les traitements cruels inhumains ou dégradants sont interdites.

Article 6

Tout individu a droit à la liberté et à la sécurité de sa personne. Nul ne peut être privé de sa liberté sauf pour des motifs et dans des conditions préalablement déterminés par la loi; en particulier nul ne peut être arrêté ou détenu arbitrairement.

Article 7

1. Toute personne a droit à ce que sa cause soit entendue. Ce droit comprend :
 - a) Le droit de saisir les juridictions nationales compétentes de tout acte violant les droits fondamentaux qui lui sont reconnus et garantis par les conventions, les lois, règlements et coutumes en vigueur;
 - b) Le droit à la présomption d'innocence, jusqu'à ce que sa culpabilité soit établie par une juridiction compétente;
 - c) Le droit à la défense, y compris celui de se faire assister par un défenseur de son choix;
 - d) Le droit d'être jugé dans un délai raisonnable par une juridiction impartiale.
2. Nul ne peut être condamné pour une action ou une omission qui ne constituait pas, au moment où elle a eu lieu, une infraction légalement punissable. Aucune peine ne peut être infligée si elle n'a pas été prévue au moment où l'infraction a été commise. La peine est personnelle et ne peut frapper que le délinquant.

Article 8

La liberté de conscience, la profession et la pratique libre de la religion, sont garanties. Sous réserve de l'ordre public, nul ne peut être l'objet de mesures de contrainte visant à restreindre la manifestation de ces libertés.

Article 9

1. Toute personne a droit à l'information.

2. Toute personne a le droit d'exprimer et de diffuser ses opinions dans le cadre des lois et règlements.

Article 10

1. Toute personne a le droit de constituer librement des associations avec d'autres, sous réserve de se conformer aux règles édictées par la loi.

2. Nul ne peut être obligé de faire partie d'une association sous réserve de l'obligation de solidarité prévue à l'article 29.

Article 11

Toute personne a le droit de se réunir librement avec d'autres. Ce droit s'exerce sous la seule réserve des restrictions nécessaires édictées par les lois et règlements, notamment dans l'intérêt de la sécurité nationale, de la sûreté d'autrui, de la santé, de la morale ou des droits et libertés des personnes.

Article 12

1. Toute personne a le droit de circuler librement et de choisir sa résidence à l'intérieur d'un Etat, sous réserve de se conformer aux règles édictées par la loi.

2. Toute personne a le droit de quitter tout pays, y compris le sien, et de revenir dans son pays. Ce droit ne peut faire l'objet de restrictions que si celles-ci sont prévues par la loi, nécessaires pour protéger la sécurité nationale, l'ordre public, la santé ou la moralité publiques.

3. Toute personne a le droit, en cas de persécution, de rechercher et de recevoir asile en territoire étranger, conformément à la loi de chaque pays et aux conventions internationales.

4. L'étranger légalement admis sur le territoire d'un Etat partie à la présente Charte ne pourra en être expulsé qu'en vertu d'une décision conforme à la loi.

5. L'expulsion collective d'étrangers est interdite. L'expulsion collective est celle qui vise globalement des groupes nationaux, raciaux, ethniques ou religieux.

Article 13

1. Tous les citoyens ont le droit de participer librement à la direction des affaires publiques de leur pays, soit directement, soit par l'intermédiaire de représentants librement choisis, ce, conformément aux règles édictées par la loi.

2. Tous les citoyens ont également le droit d'accéder aux fonctions publiques de leurs pays.

3. Toute personne a le droit d'user des biens et services publics dans la stricte égalité de tous devant la loi.

Article 14

Le droit de propriété est garanti. Il ne peut y être porté atteinte que par nécessité publique ou dans l'intérêt général de la collectivité, ce, conformément aux dispositions des lois appropriées.

Article 15

Toute personne a le droit de travailler dans des conditions équitables et satisfaisantes et de percevoir un salaire égal pour un travail égal.

Article 16

1. Toute personne a le droit de jouir du meilleur état de santé physique et mentale qu'elle soit capable d'atteindre.
2. Les Etats parties à la présente Charte s'engagent à prendre les mesures nécessaires en vue de protéger la santé de leurs populations et de leur assurer l'assistance médicale en cas de maladie.

Article 17

1. Toute personne a droit à l'éducation.
2. Toute personne peut prendre part librement à la vie culturelle de la Communauté.
3. La promotion et la protection de la morale et des valeurs traditionnelles reconnues par la Communauté constituent un devoir de l'Etat dans le cadre de la sauvegarde des droits de l'homme.

Article 18

1. La famille est l'élément naturel et la base de la société. Elle doit être protégée par l'Etat qui doit veiller à sa santé physique et morale.
2. L'Etat a l'obligation d'assister la famille dans sa mission de gardienne de la morale et des valeurs traditionnelles reconnues par la Communauté.
3. L'Etat a le devoir de veiller à l'élimination de toute discrimination contre la femme et d'assurer la protection des droits de la femme et de l'enfant tels que stipulés dans les déclarations et conventions internationales.
4. Les personnes âgées ou handicapées ont également droit à des mesures spécifiques de protection en rapport avec leurs besoins physiques ou moraux.

Article 19

Tous les peuples sont égaux; ils jouissent de la même dignité et ont les mêmes droits. Rien ne peut justifier la domination d'un peuple par un autre.

Article 20

1. Tout peuple a droit à l'existence. Tout peuple a un droit imprescriptible et inaliénable à l'autodétermination. Il détermine librement son statut politique et assure son développement économique et social selon la voie qu'il a librement choisie.
2. Les peuples colonisés ou opprimés ont le droit de se libérer de leur état de domination en recourant à tous moyens reconnus par la Communauté internationale.
3. Tous les peuples ont droit à l'assistance des Etats parties à la présente Charte, dans leur lutte de libération contre la domination étrangère, qu'elle soit d'ordre politique, économique ou culturel.

Article 21

1. Les peuples ont la libre disposition de leurs richesses et de leurs ressources naturelles. Ce droit s'exerce dans l'intérêt exclusif des populations. En aucun cas, un peuple ne peut en être privé.
2. En cas de spoliation, le peuple spolié a droit à la légitime récupération de ses biens ainsi qu'à une indemnisation adéquate.

3. La libre disposition des richesses et des ressources naturelles s'exerce sans préjudice de l'obligation de promouvoir une coopération économique internationale fondée sur le respect mutuel, l'échange équitable, et les principes du droit international.

4. Les Etats parties à la présente Charte s'engagent, tant individuellement que collectivement, à exercer le droit de libre disposition de leurs richesses et de leurs ressources naturelles, en vue de renforcer l'unité et la solidarité africaines.

5. Les Etats, parties à la présente Charte, s'engagent à éliminer toutes les formes d'exploitation économique étrangère, notamment celle qui est pratiquée par des monopoles internationaux, afin de permettre à la population de chaque pays de bénéficier pleinement des avantages provenant de ses ressources nationales.

Article 22

1. Tous les peuples ont droit à leur développement économique, social et culturel, dans le respect strict de leur liberté et de leur identité et la jouissance égale du patrimoine commun de l'humanité.

2. Les Etats ont le devoir, séparément ou en coopération, d'assurer l'exercice du droit au développement.

Article 23

1. Les peuples ont droit à la paix et à la sécurité tant sur le plan national que sur le plan international. Le principe de solidarité et de relations amicales affirmé implicitement par la Charte de l'Organisation des Nations Unies est réaffirmé par celle de l'Organisation de l'Unité Africaine [gérera les] rapports entre les Etats.

2. Dans le but de renforcer la paix, la solidarité et les relations amicales, les Etats, parties à la présente Charte, s'engagent à interdire :

- a) Qu'une personne jouissant du droit d'asile aux termes de l'article 12 de la présente Charte entreprenne une activité subversive dirigée contre son pays d'origine ou contre tout autre pays, partie à la présente Charte;
- b) Que leurs territoires soient utilisés comme base de départ d'activités subversives ou terroristes dirigées contre le peuple de tout autre Etat, partie à la présente Charte.

Article 24

Tous les peuples ont droit à un environnement satisfaisant et global, propice à leur développement.

Article 25

Les Etats parties à la présente Charte ont le devoir de promouvoir et d'assurer, par l'enseignement, l'éducation et la diffusion, le respect des droits et des libertés contenus dans la présente Charte, et de prendre des mesures en vue de veiller à ce que ces libertés et droits soient compris de même que les obligations et devoirs correspondants.

Article 26

Les Etats parties à la présente Charte ont le devoir de garantir l'indépendance des Tribunaux et de permettre l'établissement et le perfectionnement d'institutions nationales appropriées chargées de la promotion et de la protection des droits et libertés garantis par la présente Charte.

CHAPITRE II. DES DEVOIRS

Article 27

1. Chaque individu a des devoirs envers la famille et la société, envers l'Etat et les autres collectivités légalement reconnues et envers la Communauté internationale.

2. Les droits et les libertés de chaque personne s'exercent dans le respect du droit d'autrui, de la sécurité collective, de la morale et de l'intérêt commun.

Article 28

Chaque individu a le devoir de respecter et de considérer ses semblables sans discrimination aucune, et d'entretenir avec eux des relations qui permettent de promouvoir, de sauvegarder et de renforcer le respect et la tolérance réciproques.

Article 29

L'individu a en outre le devoir :

1. De préserver le développement harmonieux de la famille et d'œuvrer en faveur de la cohésion et du respect de cette famille; de respecter à tout moment ses parents, de les nourrir et de les assister en cas de nécessité;

2. De servir sa communauté nationale en mettant ses capacités physiques et intellectuelles à son service;

3. De ne pas compromettre la sécurité de l'Etat dont il est national ou résident;

4. De préserver et de renforcer la solidarité sociale et nationale, singulièrement lorsque celle-ci est menacée;

5. De préserver et de renforcer l'indépendance nationale et l'intégrité territoriale de la patrie et, d'une façon générale, de contribuer à la défense de son pays, dans les conditions fixées par la loi;

6. De travailler, dans la mesure de ses capacités et de ses possibilités, et de s'acquitter des contributions fixées par la loi pour la sauvegarde des intérêts fondamentaux de la société;

7. De veiller, dans ses relations avec la société, à la préservation et au renforcement des valeurs culturelles africaines positives, dans un esprit de tolérance, de dialogue et de concertation et d'une façon générale de contribuer à la promotion de la santé morale de la société;

8. De contribuer au mieux de ses capacités, à tout moment et à tous les niveaux, à la promotion et à la réalisation de l'unité africaine.

DEUXIÈME PARTIE. DES MESURES DE SAUVEGARDE

CHAPITRE I. DE LA COMPOSITION ET DE L'ORGANISATION DE LA COMMISSION AFRICAINE DES DROITS DE L'HOMME ET DES PEUPLES

Article 30

Il est créé auprès de l'Organisation de l'Unité Africaine une Commission Africaine des Droits de l'Homme et des Peuples ci-dessous dénommée « la Commis-

sion », chargée de promouvoir les droits de l'homme et des peuples et d'assurer leur protection en Afrique.

Article 31

1. La Commission se compose de onze membres qui doivent être choisis parmi les personnalités africaines jouissant de la plus haute considération, connues pour leur haute moralité, leur intégrité et leur impartialité, et possédant une compétence en matière de droits de l'homme et des peuples, un intérêt particulier devant être donné à la participation de personnes ayant une expérience en matière de droit.

2. Les membres de la Commission siègent à titre personnel.

Article 32

La Commission ne peut comprendre plus d'un ressortissant du même Etat.

Article 33

Les membres de la Commission sont élus au scrutin secret par la Conférence des Chefs d'Etat et de Gouvernement, sur une liste de personnes présentées à cet effet, par les Etats parties à la présente Charte.

Article 34

Chaque Etat partie à la présente Charte peut présenter deux candidats au plus. Les candidats doivent avoir la nationalité d'un des Etats parties à la présente Charte. Quand deux candidats sont présentés par un Etat, l'un des deux ne peut être national de cet Etat.

Article 35

1. Le Secrétaire Général de l'Organisation de l'Unité Africaine invite les Etats parties à la présente Charte à procéder, dans un délai d'au moins quatre mois, avant les élections, à la présentation des candidats à la Commission.

2. Le Secrétaire Général de l'Organisation de l'Unité Africaine dresse la liste alphabétique des personnes ainsi présentées et la communique un mois au moins avant les élections, aux Chefs d'Etat et de Gouvernement.

Article 36

Les membres de la Commission sont élus pour une période de six ans renouvelable. Toutefois, le mandat de quatre des membres élus lors de la première élection prend fin au bout de deux ans, et le mandat de trois autres au bout de quatre ans.

Article 37

Immédiatement après la première élection, les noms des membres visés à l'article 36 sont tirés au sort par le Président de la Conférence des Chefs d'Etat et de Gouvernement de l'OUA.

Article 38

Après leur élection, les membres de la Commission font la déclaration solennelle de bien et fidèlement remplir leurs fonctions en toute impartialité.

Article 39

1. En cas de décès ou de démission d'un membre de la Commission, le Président de la Commission en informe immédiatement le Secrétaire Général de l'OUA qui déclare le siège vacant à partir de la date du décès ou de celle à laquelle la démission prend effet.

2. Si de l'avis unanime des autres membres de la Commission, un membre a cessé de remplir ses fonctions pour toute autre cause qu'une absence de caractère temporaire, ou se trouve dans l'incapacité de continuer à les remplir, le Président de la Commission en informe le Secrétaire Général de l'Organisation de l'Unité Africaine qui déclare alors le siège vacant.

3. Dans chacun des cas prévus ci-dessus, la Conférence des Chefs d'Etat et de Gouvernement procède au remplacement du membre dont le siège est devenu vacant pour la portion du mandat restant à courir, sauf si cette portion est inférieure à six mois.

Article 40

Tout membre de la Commission conserve son mandat jusqu'à la date d'entrée en fonction de son successeur.

Article 41

Le Secrétaire Général de l'OUA désigne un secrétaire de la Commission et fournit en outre le personnel et les moyens et services nécessaires à l'exercice effectif des fonctions attribuées à la Commission. L'OUA prend à sa charge, le coût de ce personnel et de ces moyens et services.

Article 42

1. La Commission élit son Président et son Vice-Président pour une période de deux ans renouvelable.

2. Elle établit son règlement intérieur.

3. Le quorum est constitué par sept membres.

4. En cas de partage des voix au cours des votes, la voix du Président est prépondérante.

5. Le Secrétaire Général de l'OUA peut assister aux réunions de la Commission. Il ne participe ni aux délibérations, ni aux votes. Il peut toutefois être invité par le Président de la Commission à y prendre la parole.

Article 43

Les membres de la Commission, dans l'exercice de leurs fonctions, jouissent des privilèges et immunités diplomatiques prévus par la Convention sur les privilèges et immunités de l'Organisation de l'Unité Africaine¹.

Article 44

Les émoluments et allocations des membres de la Commission sont prévus au budget régulier de l'Organisation de l'Unité Africaine.

¹ Nations Unies, *Recueil des Traités*, vol. 1000, p. 393.

CHAPITRE II. DES COMPÉTENCES DE LA COMMISSION

Article 45

La Commission a pour mission de :

1. Promouvoir les droits de l'homme et des peuples et notamment :
 - a) Rassembler de la documentation, faire des études et des recherches sur les problèmes africains dans le domaine des droits de l'homme et des peuples, organiser des séminaires, des colloques et des conférences, diffuser des informations, encourager les organismes nationaux et locaux s'occupant des droits de l'homme et des peuples et, le cas échéant, donner des avis ou faire des recommandations aux gouvernements;
 - b) Formuler et élaborer, en vue de servir de base à l'adoption de textes législatifs par les gouvernements africains, des principes et règles qui permettent de résoudre les problèmes juridiques relatifs à la jouissance des droits de l'homme et des peuples et des libertés fondamentales;
 - c) Coopérer avec les autres institutions africaines ou internationales qui s'intéressent à la promotion et à la protection des droits de l'homme et des peuples.
2. Assurer la protection des droits de l'homme et des peuples dans les conditions fixées par la présente Charte.
3. Interpréter toute disposition de la présente Charte à la demande d'un Etat partie, d'une Institution de l'OUA ou d'une Organisation africaine reconnue par l'OUA.
4. Exécuter toutes autres tâches qui lui seront éventuellement confiées par la Conférence des Chefs d'Etat et de Gouvernement.

CHAPITRE III. DE LA PROCÉDURE DE LA COMMISSION

Article 46

La Commission peut recourir à toute méthode d'investigation appropriée; elle peut notamment entendre le Secrétaire Général de l'OUA et toute personne susceptible de l'éclairer.

*I. Des communications émanant des Etats parties à la présente Charte**Article 47*

Si un Etat partie à la présente Charte a de bonnes raisons de croire qu'un autre Etat également partie à cette Charte a violé les dispositions de celle-ci, il peut appeler, par communication écrite, l'attention de cet Etat sur la question. Cette communication sera également adressée au Secrétaire Général de l'OUA et au Président de la Commission. Dans un délai de trois mois à compter de la réception de la communication, l'Etat destinataire fera tenir à l'Etat qui a adressé la communication, des explications ou déclarations écrites élucidant la question, qui devront comprendre dans toute la mesure du possible, des indications sur les lois et règlements de procédure applicables ou appliqués et sur les moyens de recours, soit déjà utilisés, soit en instance, soit encore ouverts.

Article 48

Si dans un délai de 3 (trois) mois à compter de la date de réception de la communication originale par l'Etat destinataire, la question n'est pas réglée à la satisfac-

tion des deux Etats intéressés, par voie de négociation bilatérale ou par toute autre procédure pacifique, l'un comme l'autre auront le droit de la soumettre à la Commission par une notification adressée à son Président, à l'autre Etat intéressé et au Secrétaire Général de l'OUA.

Article 49

Nonobstant les dispositions de l'article 47, si un Etat partie à la présente Charte estime qu'un autre Etat également partie à cette Charte a violé les dispositions de celle-ci, il peut saisir directement la Commission par une communication adressée à son Président, au Secrétaire Général de l'OUA et à l'Etat intéressé.

Article 50

La Commission ne peut connaître d'une affaire qui lui est soumise qu'après s'être assurée que tous les recours internes, s'ils existent, ont été épuisés, à moins qu'il ne soit manifeste pour la Commission que la procédure de ces recours se prolonge d'une façon anormale.

Article 51

1. La Commission peut demander aux Etats parties intéressés de lui fournir toute information pertinente.
2. Au moment de l'examen de l'affaire, les Etats parties intéressés peuvent se faire représenter devant la Commission et présenter des observations écrites ou orales.

Article 52

Après avoir obtenu, tant des Etats parties intéressés que d'autres sources, toutes les informations qu'elle estime nécessaires et après avoir essayé par tous les moyens appropriés de parvenir à une solution amiable fondée sur le respect des droits de l'homme et des peuples, la Commission établit, dans un délai raisonnable à partir de la notification visée à l'article 48, un rapport relatant les faits et les conclusions auxquelles elle a abouti. Ce rapport est envoyé aux Etats concernés et communiqué à la Conférence des Chefs d'Etat et de Gouvernement.

Article 53

Au moment de la transmission de son rapport, la Commission peut faire à la Conférence des Chefs d'Etat et de Gouvernement, telle recommandation qu'elle jugera utile.

Article 54

La Commission soumet à chacune des sessions ordinaires de la Conférence des Chefs d'Etat et de Gouvernement un rapport sur ses activités.

II. Des autres communications

Article 55

1. Avant chaque session, le Secrétaire de la Commission dresse la liste des communications autres que celles des Etats parties à la présente Charte et les communique aux membres de la Commission qui peuvent demander à en prendre connaissance et en saisir la Commission.

2. La Commission en sera saisie, sur la demande de la majorité absolue de ses membres.

Article 56

Les communications visées à l'article 55 reçues à la Commission et relatives aux droits de l'homme et des peuples doivent nécessairement, pour être examinées, remplir les conditions ci-après :

1. Indiquer l'identité de leur auteur même si celui-ci demande à la Commission de garder l'anonymat;

2. Etre compatibles avec la Charte de l'Organisation de l'Unité Africaine ou avec la présente Charte;

3. Ne pas contenir des termes outrageants ou insultants à l'égard de l'Etat mis en cause, de ses institutions ou de l'OUA;

4. Ne pas se limiter à rassembler exclusivement des nouvelles diffusées par des moyens de communication de masse;

5. Etre postérieures à l'épuisement des recours internes s'ils existent, à moins qu'il ne soit manifeste à la Commission que la procédure de ces recours se prolonge d'une façon anormale;

6. Etre introduites dans un délai raisonnable courant depuis l'épuisement des recours internes ou depuis la date retenue par la Commission comme faisant commencer à courir le délai de sa propre saisine;

7. Ne pas concerner des cas qui ont été réglés conformément soit aux principes de la Charte des Nations Unies, soit de la Charte de l'Organisation de l'Unité Africaine et soit des dispositions de la présente Charte.

Article 57

Avant tout examen au fond, toute communication doit être portée à la connaissance de l'Etat intéressé par les soins du Président de la Commission.

Article 58

1. Lorsqu'il apparaît à la suite d'une délibération de la Commission qu'une ou plusieurs communications relatent des situations particulières qui semblent révéler l'existence d'un ensemble de violations graves ou massives des droits de l'homme et des peuples, la Commission attire l'attention de la Conférence des Chefs d'Etat et de Gouvernement sur ces situations.

2. La Conférence des Chefs d'Etat et de Gouvernement peut alors demander à la Commission de procéder sur ces situations, à une étude approfondie, et de lui rendre compte dans un rapport circonstancié, accompagné de ses conclusions et recommandations.

3. En cas d'urgence dûment constatée par la Commission, celle-ci saisit le Président de la Conférence des Chefs d'Etat et de Gouvernement qui pourra demander une étude approfondie.

Article 59

1. Toutes les mesures prises dans le cadre du présent chapitre resteront confidentielles jusqu'au moment où la Conférence des Chefs d'Etat et de Gouvernement en décidera autrement.

2. Toutefois, le rapport est publié par le Président de la Commission sur décision de la Conférence des Chefs d'Etat et de Gouvernement.

3. Le rapport d'activités de la Commission est publié par son Président après son examen par la Conférence des Chefs d'Etat et de Gouvernement.

CHAPITRE IV. DES PRINCIPES APPLICABLES

Article 60

La Commission s'inspire du droit international relatif aux droits de l'homme et des peuples, notamment des dispositions des divers instruments africains relatifs aux droits de l'homme et des peuples, des dispositions de la Charte des Nations Unies, de la Charte de l'Organisation de l'Unité Africaine, de la Déclaration Universelle des Droits de l'Homme, des dispositions des autres instruments adoptés par les Nations Unies et par les pays africains dans le domaine des droits de l'homme et des peuples, ainsi que des dispositions de divers instruments adoptés au sein d'institutions spécialisées des Nations Unies dont sont membres les parties à la présente Charte.

Article 61

La Commission prend aussi en considération, comme moyens auxiliaires de détermination des règles de droit, les autres conventions internationales, soit générales, soit spéciales, établissant des règles expressément reconnues par les Etats membres de l'Organisation de l'Unité Africaine, les pratiques africaines conformes aux normes internationales relatives aux droits de l'homme et des peuples, les coutumes généralement acceptées comme étant le droit, les principes généraux de droit reconnus par les nations africaines ainsi que la jurisprudence et la doctrine.

Article 62

Chaque Etat partie s'engage à présenter tous les deux ans, à compter de la date d'entrée en vigueur de la présente Charte, un rapport sur les mesures d'ordre législatif ou autre, prises en vue de donner effet aux droits et libertés reconnus et garantis dans la présente Charte.

Article 63

1. La présente Charte sera ouverte à la signature à la ratification ou à l'adhésion des Etats membres de l'Organisation de l'Unité Africaine.

2. Les instruments de ratifications ou d'adhésion de la présente Charte seront déposés auprès du Secrétaire Général de l'Organisation de l'Unité Africaine.

3. La présente Charte entrera en vigueur trois mois après la réception par le Secrétaire Général des instruments de ratification ou d'adhésion de la majorité absolue des Etats membres de l'Organisation de l'Unité Africaine.

TROISIÈME PARTIE. DISPOSITIONS DIVERSES

Article 64

1. Dès l'entrée en vigueur de la présente Charte, il sera procédé à l'élection des membres de la Commission dans les conditions fixées par les dispositions des articles pertinents de la présente Charte.

2. Le Secrétaire Général de l'Organisation de l'Unité Africaine convoquera la première réunion de la Commission au siège de l'Organisation. Par la suite, la Commission sera convoquée chaque fois qu'il sera nécessaire et au moins une fois par an, par son Président.

Article 65

Pour chacun des Etats qui ratifieront la présente Charte ou y adhéreront après son entrée en vigueur, ladite Charte prendra effet trois mois après la date du dépôt par cet Etat, de son instrument de ratification ou d'adhésion.

Article 66

Des protocoles ou accords particuliers pourront, en cas de besoin, compléter les dispositions de la présente Charte.

Article 67

Le Secrétaire Général de l'Organisation de l'Unité Africaine informera les Etats membres de l'Organisation de l'Unité Africaine du dépôt de chaque instrument de ratification ou d'adhésion.

Article 68

La présente Charte peut être amendée ou révisée si un Etat partie envoie à cet effet une demande écrite au Secrétaire Général de l'Organisation de l'Unité Africaine. La Conférence des Chefs d'Etat et de Gouvernement n'est saisie du projet d'amendement que lorsque tous les Etats parties en auront été dûment avisés et que la Commission aura donné son avis à la diligence de l'Etat demandeur. L'amendement doit être approuvé par la majorité absolue des Etats parties. Il entre en vigueur pour chaque Etat qui l'aura accepté conformément à ses règles constitutionnelles trois mois après la notification de cette acceptation au Secrétaire Général de l'Organisation de l'Unité Africaine.

ADOPTÉE par la dix-huitième Conférence des Chefs d'Etat et de Gouvernement juin 1981 Nairobi (KENYA).